انخفاض الفائض التجاري لدول القارة يدفع إلى التأكد من استدامة الطلب العالمي على النفط

«الكويتية - الصينية»: لدول الخليج دور رئيسي في تمويل النمو الآسيوي مستقبلاً

حجم الطلب في آسيا ارتفع إلى نسبة 43 في المئة من إجمالي الصادرات الخليجية

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية يشهد مركز الاقتصاد العالمي نقلة سريعة نحو اقتصادات الشرق حيث أن النمو العالمي خلال العقد الماضي كان مدفوعاً من دول آسيا الناشئة التي كانت ولا تزال المصدر الأساسي للنمو وهو ما يشير إلى تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي، تؤثر كذلك على دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. فقد ساهمت زيادة النشاط الاقتصادي في آسيا الناشئة بزيادة الطلب على الطاقة بشكل كبير، مما جعل من دول آسيا الناشئة أهم شركاء تجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي. منذ 1990، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان تستورد 45 في المئة من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، بينما كانت تشكل واردات آسيا 15 في المئة فقط من الطلب. ولكن بعد 23 عاماً فقط، تغيرت هذه النسب بشكل محوري لتصبح دول مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان» تستورد 23 في المئة فقط من إجمالي الصادرات الخليجية، بينما ارتفع حجم الطلب من دول آسيا إلى نسبة 43 في المئة من إجمالي الصادرات الخليجية. وتعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، منها انتقال النشاط الصناعي إلى آسيا، وزيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة المحلية، والزيادة الهائلة في بناء البنية التحتية في آسيا، ونمو حجم الطبقة الوسطى فيها.

وتابع هذا ليس التغير الوحيد، حيث شهد العالم تغيراً أيضاً في هيكل التجارة العالمية. كما تغيرت كذلك مصادر الواردات إلى الخليج حيث أصبحت آسيا الناشئة هي المورد الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي. فقبل 20 عاماً كانت دول مجلس التعاون تستورد 15 في المئة فقط من السلع من آسيا الناشئة، بينما كانت تستورد أكثر من نصف وارداتها من دول مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان». أما اليوم، تستورد دول مجلس التعاون من آسيا الناشئة أكثر مما تستورده من مجموعة الثلاثة، حيث تفوق وارداتها من آسيا حصة 35 في المئة من إجمالي وارداتها. وكما يبيّن الرسم البياني، زاد هذا التوجه خلال العقد الماضي حيث ارتفعت واردات الخليج من آسيا الناشئة بمعدل 15 في المئة وانخفضت الواردات من مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان» بمعدل 12 في المئة من إجمالي واردات الخليج.

وأوضح هناك عدة عوامل تفسّر توجه دول مجلس التعاون الخليجي للاستيراد من الشرق. فطبيعة اقتصادات الخليج لها خصوصية، حيث أن النشاط الزراعي والصناعي فيها قليل جداً بينما يتم الاعتماد على صناعات استخراج الموارد في دعم التصدير وبالتالي الحصول على العوائد المرتفعة جداً التي يتم إنفاقها على استيراد جميع أنواع السلع. وتعادل الواردات من الفئات الثلاثة الرئيسية، وهي السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل، 77 في المئة من إجمالي واردات الخليج. وتتضمن هذه الفئات سلعاً مختلفة مثل الملابس والأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها، وهي التي تأتي غالباً من آسيا في الوقت الحالي. ولا تزال المنتجات المتطورة تكنولوجياً تصنّع في الغالب في دول مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان»، إلا أن هذه الصناعة تنتقل تدريجياً إلى الشرق. وفي الإقتصاد الصيني الذي تستورد منه دول الخليج 12 في المئة من إجمالي وارداتها، تتضح الظاهرة بشكل جلي. ففي العقد السابق، زادت نسبة العمالة الصينية العاملة في قطاع صناعة المنتجات العالية الجودة من نسبة 38 في المئة إلى ما يقارب 50 في المئة اليوم، بينما زادت نسبتهم في قطاع الكمبيوتر والإلكترونيات أربع مرات. كما أن الصين قد تفوقت على اليابان في عدد براءات الاختراع في عام 2010. وتتصدر بلدان العالم كأكبر مُصدّر للسلع المصنّعة في العالم، بنسبة 43 في المئة من إجمالي الصادرات، بينما تبلغ حصة الولايات المتحدة 20 في المئة فقط من الإجمالي، وحصة أكبر أربع اقتصادات أوروبية مصدرة للسلع 26 في المئة، وحصة اليابان 19 في المئة. وتشكل الآلات والسيارات نسبة 47 في المئة من الصادرات الصينية. فعند جمع هذه السلع، نرى أن الصادرات الصينية تلبي الفئات الثلاث الرئيسية من الواردات التي تتطلبها دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا الانتقال في مصدر الواردات الخليجية لم ينتج عن تغيّر متطلباتها، بل عن تطوّر الصناعة الآسيوية وتوجهها لصناعة متطلبات دول مجلس التعاون الخليجي. والنتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على هذا التغير قوية جداً.

وبين التقرير يتزايد التعامل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الناشئة، مما يزيد من اعتماد كل من المنطقتين على الأخرى. ولا تنمو هذه العلاقة على أساس المنافسة، بل على أساس التكامل الاقتصادي. فمع انتقال النشاط الصناعي إلى دول آسيا، أصبحت هذه الدول المصدر الرئيسي لواردات الخليج. ومع انخفاض احتياجات الولايات المتحدة للطاقة، أصبح الطلب الآسيوي على الصادرات الخليجية هو الأهم. وستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الطلب القوي على النفط للعقد القادم على الأقل. وتشهد كذلك العلاقات والروابط الاستثمارية قوّة، حيث يزيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين المنطقتين، وعدد المشاريع الصناعية التي تكسبها الشركات الآسيوية في المنطقة يتزايد كذلك بشكل كبير. وهذه التوجهات ليست مؤقتة، بل هناك عدة محفزات لاستمرار هذه الشراكة التجارية. وخلال العقدين القادمين ستتحول آسيا من اعتمادها على التصدير إلى اعتمادها على الطلب المحلي. وسيبدأ الفائض التجاري الآسيوي بالانخفاض، مما يشكل فرصة للدول التي تملك المدخرات مثل دول مجلس التعاون بلعب دوراً رئيسياً في تمويل النمو الآسيوي مستقبلاً، والتأكد من استدامة الطلب العالمي على النفط.

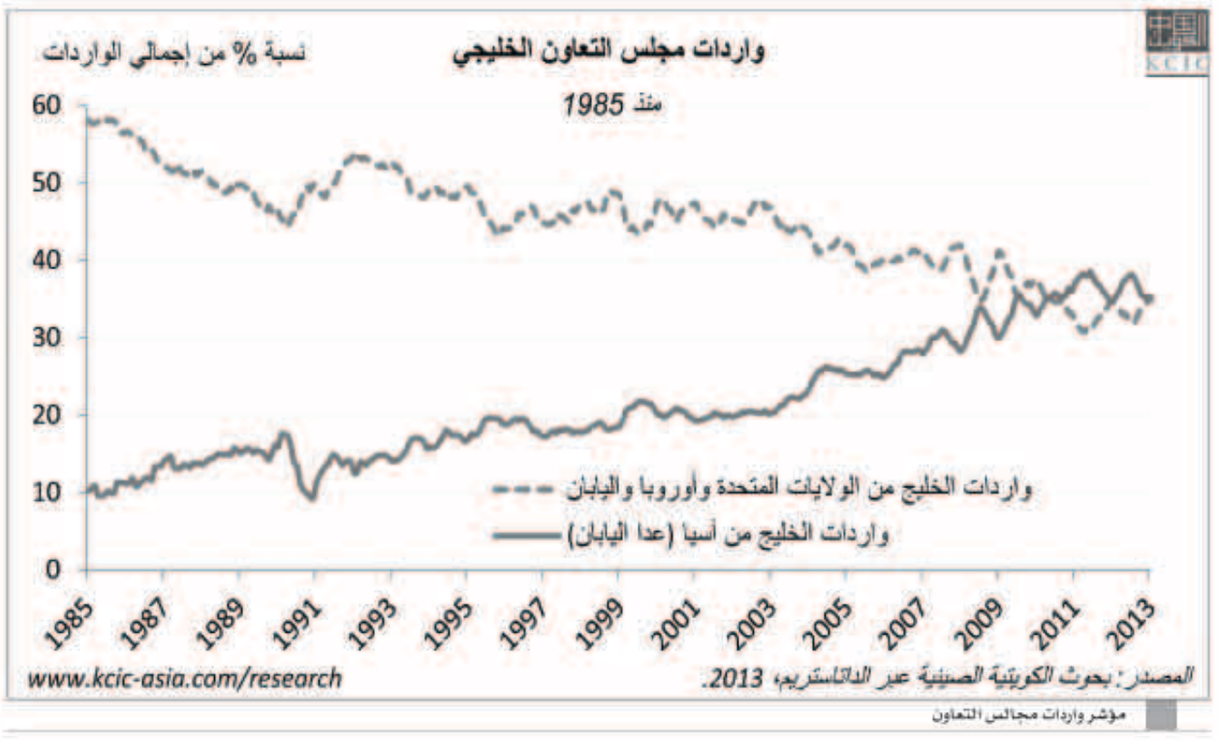

مؤشر واردات مجالس التعاون

العلاقات الاستثمارية تساهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج

التعامل التجاري يتزايد بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الناشئة

إيجارات المساكن تستقر عند أعلى معدلاتها

السعودية: توقعات بارتفاع التضخم خلال النصف الثاني بعد تسجيله أقل مستوى منذ سبعة أشهر

قال تقرير اقتصادي متخصص إن معدل التضخم في السعودية انخفض مسجلا أبطأ وتيرة له في سبعة أشهر حيث تراجع مؤشر قياس تكاليف المعيشة، والذي يقيس معدل التضخم انخفاضاً من نسبة ال 3.8 في المئة على أساس سنوي المسجلة في مايو 2013 وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وبحسب تقرير شركة بيتك للأبحاث فقد انخفضت الأسعار الرئيسة مدفوعة بتباطؤ الزيادة في أسعار قطاعات الأغذية والمشروبات فضلا عن انخفاض الأسعار الأساسية باستثناء قطاعات الأغذية والخدمات ذات الصلة بالإيجارات والإسكان. إلا أن أسعار الإسكان والمرافق العامة، التي تمثل ثاني أكبر مساهم في سلة قياس تكاليف المعيشة بنسبة 20.5 في المئة، ظلت ثابتة نسبياً على أساس سنوي في يونيو 2013.

وبالنسبة للأساس الشهري، سجل معدل التضخم زيادة طفيفة بنسبة 0.2 في المئة في يونيو 2013، في أعقاب زيادة هامشية قدرها 0.1 في المئة على أساس شهري في مايو 2013 نظراً لزيادة الأسعار في قطاعات الوسائل الترفيهية والثقافية والمطاعم والفنادق وبضائع وخدمات أخرى.

وأشار التقرير إلى انخفاض أسعار قطاع الأغذية والمشروبات والذي يعتبر أكبر مساهم في سلة مؤشر تكاليف المستهلك بنسبة 21.7 في المئة ليسجل 6.1 في المئة، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار الخضراوات مسجلة انخفاضاً حاداً ليسجل 3.1 في المئة على أساس سنوي في يونيو من 8.4 في المئة على أساس سنوي في مايو. ويتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية مصدراً لاستمرار زيادة الضغط في الاتجاه التصاعدي على التضخم في المملكة.

مؤشر معدل التضخم

وفي الوقت ذاته، ظل تضخم قطاع الإسكان والمرافق والذي يساهم بنسبة في المئة20.5 في سلة مؤشر تكاليف المستهلك ثابتا عند 3.6 في المئة على أساس سنوي وهو المعدل نفسه المسجل خلال الشهر السابق. وقد استقرت إيجارات المساكن، التي تسهم بما يزيد عن 90 في المئة من قطاع الإسكان، عند أعلى معدلاتها في 9 أشهر عند نسبة 4.2 في المئة على أساس سنوي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وقال التقرير انه لايزال معدل التضخم الأساسي في المملكة باستثناء الغذاء والخدمات المتصلة بالإسكان يمثل ضغطا نزوليا على الأسعار الأساسية، مسجلا تباطؤا للشهر الرابع على التوالي في يونيو 2013. وتراجع معدل التضخم الأساسي إلى 2.2 في المئة على أساس سنوي في شهر يونيو عام 2013 من 2.6 في المئة على أساس سنوي في مايو 2013 مدفوعا بانخفاض أسعار مكوناته الرئيسية، وعلى وجه التحديد قطاعات المفروشات والملابس والأحذية والنقل والاتصالات والمطاعم والفنادق، والتي تمثل 58 في المئة من المؤشر الرئيسي.

ورجح التقرير أن تظل الأوضاع النقدية المحلية ملائمة وأن تستمر في دفع الطلب المحلي. وظلت السيولة قوية مع ارتفاع الإقراض المصرفي في القطاع الخاص بأسرع وتيرة له في أربع سنوات ليصل إلى 16.5 في المئة على أساس سنوي في مايو 2013.

وفي ظل محافظة نمو القروض الشخصية وقروض الشركات على صلابته فضلا عن ازدهار انشطة الأعمال على الصعيد المحلي، فمن المرجح أن يواصل الإقراض المصرفي نموه بوتيرة قوية.

وكانت الضغوط التضخمية في المملكة في الجانب المرتفع في بداية 2013 قبل إن تتراجع مع نهاية النصف الأول من 2013. إلا انه وبالنظر إلى قوة وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة، فان التقرير لا يتوقع إن يستمر التراجع الحالي في معدلات التضخم لفترة طويلة. وقال التقرير علاوة على ذلك، فمن المتوقع إن يرتفع التضخم خلال النصف الثاني من العام 2013 نظراً للتوقعات التي تشير إلى حدوث المزيد من الارتفاع في أسعار الغذاء العالمية على خلفية النقص في محاصيل الذرة والحبوب، كما أن هناك مخاوف متزايدة من تأثير تشديد برنامج السعودة على أسعار المستهلك.

الدخل التشغيلي للمجموعة يرتفع لـ71 مليون دينار

العجيل: بنك برقان حقق 23.3 مليون دينار أرباحاً في الربع الثاني

ماجد العجيل

الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات ارتفعت لتصل إلى 41.4 مليون دينار

أداء المجموعة المتميز في الربع الثاني من العام الحالي استثنائي الأمر الذي جعلنا ننتهج سياسة متحوطة

أعلنت مجموعة بنك برقان أمس عن نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الاول للعام 2013. فقد حققت المجموعة أداءً استثنائياً خلال الربع الثاني، مما يمثل أعلى نسبة أرباح فصلية حققتها المجموعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث أعلنت عن أرباحاً صافية خلال الربع الثاني بقيمة 23.3 مليون دينار كويتي وذلك قبل خصم المخصصات. وارتفع الدخل التشغيلي للمجموعة بواقع 48 في المئة ليصل إلى 71 مليون دينار كويتي. هذا وقد ارتفعت ايضا الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات لتصل بدورها إلى 41.4 مليون دينار كويتي، لتعكس ارتفاع بنسبة 41 في المئة وذلك بالمقارنة عن نفس الفترة من العام الماضي.

ومن خلال هذا الاداء الاستثنائي، استطاعت المجموعة خصم مخصصات احترازية بقيمة 11.5 مليون دينار كويتي وذلك بهدف تعزيز كافة أنشطتها التوسعية وتحسين جودة أصول المجموعة. وبذلك وصلت نتائج المجموعة من النصف الاول من العام الحالي إلى 27.9 مليون دينار كويتي.

ففي الربع الثاني من عام 2013، ارتفعت نسبة القروض والسلفيات بواقع 5 في المئة بالاضافة إلى نمو في ودائع العملاء بنسبة 13 في المئة. وتستمر كافة مؤشرات عمليات مجموعة بنك برقان الخارجية بتحقيق مستويات نمو متميزة، حيث باتت تساهم بواقع 55 في المئة من اجمالي ايرادات المجموعة، وهو الأمر الذي يعكس قوة الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى التنوع والنمو في أسواق تنمو بوتيرة عالية.

وفي هذا الصدد قال ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان: «نعتز ونفخر بادائنا الاستثنائي خلال الربع الثاني من العام الحالي. فهذا الاداء هو دليل قاطع على سياسية مجموعة بنك برقان التحوطية والتي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج والعوائد على الرغم من تباطؤ الوضع الاقتصادي. فاداءنا المالي والتشغيلي القوي بالاضافة إلى السياسة التي تنتهجها المجموعة مكنتنا من خصم المزيد من المخصصات، وهو الأمر الذي يشجعه بنك الكويت المركزي. جميع المؤشرات الرئيسية تشير إلى الاتجاه الصحيح، ومرة أخرى نحن متفائلون بادائنا في المستقبل.»

واضاف العجيل: « الميزانية العامة لمجموعة بنك برقان مستمرة بتحقيق نمو في الايرادات، وهي مدعومة بالعمليات المصرفية الدولية القوية للمجموعة. تحسنت جودة الأصول حيث وصلت نسبة الأصول الغير منتظمة صافي الضمانات إلى إجمالي القروض لتبلغ 1.9 في المئة، مع نسبة تغطية للضمانات وصلت إلى 246 في المئة. وقد وصل معدل كفاية رأس المال إلى 17.7 في المئة إضافة إلى مستويات السيولة التي بدورها وصلت إلى 34 في المئة.»

بنك برقان

خبراء: شركات خليجية تعتزم التسجيل والتداول في البورصة المصرية

أكد خبراء ومحللون ماليون أن إعلان 6 شركات خليجية كبرى مؤخرا عن عزمها التسجيل والتداول في البورصة المصرية، يمثل تطورا كبيرا على صعيد تواجد الاستثمارات العربية في السوق المصرية خلال المرحلة المقبلة.

وتسعى الشركات الخليجية -لاسيما مجموعة السلام الكويتية القابضة- إلى التواجد المباشر في سوق الأوراق المالية من خلال عمليات القيد المزدوج في بورصة القاهرة وبورصات الخليج في الدول الأم لهذه الشركات، استنادا على اتفاقيات تعاون تم توقيعها في أوقات سابقة بين مصر والدول الخليجية في إطار مشروع يتبناه اتحاد البورصات العربية.

ويسمح هذا المشروع بعمليات القيد المزدوج وهي تعني تداول نفس سهم الشركة في بلدين في وقت واحد ووفقا لأساس سعري يجري معادلته عند عملية التسجيل للمرة الأولى قياسا على متوسط السعر للسهم خلال آخر ثلاثة شهور تداول في بلده الأصلي.. وفقا لصحيفة الاتحاد الإماراتية.

كما يسمح هذا المشروع بإنجاز عمليات المقاصة الخاصة بالصفقات التي تتم على أسهم هذه الشركات عبر سماسرة وشركات تداول في البلد الأصلي الذي يتعامل من خلاله المستثمر المحلي.

ويرى خبراء متعاملون في بورصة القاهرة أن إعلان الشركات الخليجية القيد والتداول في البورصة المصرية في هذه الفترة مرحلة جديدة في تاريخ البورصة المصرية لأن وجود شركات خليجية مسجلة في البورصة المصرية يعني توسيع قاعدة الأسهم المتداولة وتوافر أسهم جديدة أمام المستثمرين لاسيما بعد خروج العديد من الشركات الكبرى من السوق وكان آخرها شطب سهمي «موبينيل» و«البنك الأهلي سوسيته جنرال».

أكد عيسى فتحي رئيس إحدى شركات تداول الأوراق المالية أن وجود شركات خليجية في البورصة المصرية في المراحل القادمة سوف يسهم في تواجد قوي للصناديق والمستثمرين الأفراد من البلدان الخليجية في السوق المصرية أي أن هذه الخطوة سوف تؤدي إلى استعادة الوجود الخليجي في البورصة وهو الوجود الذي تعرض للانحسار الشديد على مدار العامين الماضيين خاصة وأنه من المعروف أن المستثمرين العرب كانوا ولايزالون يشكلون قوة شرائية كبيرة في البورصة المصرية وعودة هؤلاء خطوة جيدة للأمام نحو استعادة السوق لقوتها السابقة. وشدد عادل على ضرورة إعمال قواعد الإفصاح والشفافية على نطاق واسع فيما يتعلق بهذه الشركات لأن نجاح هذه الخطوة يؤدي إلى اجتذاب المزيد من الشركات الخليجية الأخرى إلى القيد في بورصة القاهرة ويعزز ثقة المستثمرين المحليين في أسهم الشركات الخليجية الوافدة وبالتالي يتوسع هؤلاء المستثمرون في التعامل على هذه الأسهم.ويرجع خبراء اختيار الشركات الخليجية هذا التوقيت لدخول البورصة المصرية يعود إلى حالة الصعود المتواصلة التي تشهدها بورصة القاهرة منذ ثورة 30 يونيو الماضي حيث نجحت السوق في تعويض نحو 40 في المئة من خسائرها التي تعرضت لها العام الماضي إبان حكم الرئيس السابق محمد مرسي، ومازالت السوق تواصل صعودها لاسيما في الأسبوعين الأخيرين بفعل موجة شراء قوية وواسعة النطاق تشمل معظم الأسهم المسجلة في السوق وهي الموجة التي يقودها مستثمرون خليجيون وكذلك صناديق الاستثمار المحلية العائدة ملكيتها إلى بنوك مصرية.